

أثر التركيز المصرفي على ربحية البنوك التجارية في مصر The Effect of Banking Concentration on the Profitability of Commercial Banks in Egypt

هيثم محمد عبد القادر

كلية الاقتصاد جامعة ٦ أكتوبر

المستخلص

اتجهت معظم الدول الي زيادة حركة الاندماج بين مختلف القطاعات الاقتصادية ومن ضمن هذه القطاعات القطاع المصرفي وذلك بهدف تكوين بنوك قادرة علي مواجهة اثار الازمات الاقتصادية و انعكاستها وذلك من خلال البنوك الضخمة مما يزيد حركة التركيز المصرفي، من خلال زيادة حجم تركيز الودائع او تركيز القروض في الجهاز المصرفي او في بنك واحد لذلك فقد قامت العديد من الدول بتقديم المزايا والحوافز من اجل تشجع عمليات الاندماج في القطاع المصرفي بين العديد من البنوك ومن ثم يقوم البحث بدراسة أثر التركيز المصرفي علي السياسات المصرفية للبنوك التجارية في مصر، ودورها في بناء الاقتصاد القومي للدولة من خلال تمويل المشروعات التنموية علي مستوي الدولة والمؤسسات بالاضافة الي دوره في تجميع المدخرات المحلية وتوظيفها وتوفير محفظة مالية ضخمة تستخدم لخدمة الاجيال القادمة من خلال تحقيق التنمية المستدامة وتنويع القاعدة الانتاجية بشكل يساعد علي تعدد مصادر الایردات القومية.

وتكمن المشكلة في اثر التركيز المصرفي علي الاقتصاد المصري من خلال معرفة اثر التركيز علي ربحية البنوك التجارية .

وقد توصلت الدراسة الي انه لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لتركز القروض علي ربحية البنوك التجارية في مصر عند مستوي معنوية ٥% و هذا ما يؤكد مستوي sig. البالغ ٠.٨٦٤ اذ انه اكبر من مستوي المعنوية ٥. %

الكلمات الرئيسية: التركيز المصرفي، البنوك التجارية، الربحية

Abstract

Most of the countries have tended to increase the movement of merger between the various economic sectors, and within these sectors the banking sector, with the aim of forming banks capable of facing the effects of economic crises and their reflection, and that through the huge banks, which increases the movement of banking concentration, by increasing the size of the concentration of deposits or Concentration of loans in the banking system or in one bank, therefore, many countries have provided advantages and incentives in order to encourage mergers in the banking sector between many banks, and then the research studies the effect of banking concentration on the banking policies of commercial banks in Egypt. And its role in building the national economy of the state by financing development projects at the state and institutional level, in addition to its role in collecting local savings and employing them and providing a huge financial portfolio that is used to serve future generations through achieving sustainable development and diversifying the production base in a way that helps to multiply sources of revenue. Nationalism. The problem lies in the effect of banking concentration on the Egyptian economy, through knowing the effect of concentration on the profitability of commercial banks. The study found that there is no statistically significant impact of the concentration of loans on the profitability of commercial banks in Egypt at a significant level of 5%, and this is confirmed by the sig level. The amount of 0.864 is greater than the significance level of 5%.

Keywords: Banking concentration, Commercial banks, Profitability

المقدمة:

لاشك ان الازمة الاقتصادية التي ظهرت بوادرها سنة ٢٠٠٨ و التي اكدت على حقيقة ثابتة وهي اهمية دور البنوك التجارية في اقتصاد الدولة سواء كانت هذه الدول دول نامية او دول متقدمة و قدرة هذه البنوك على خلق نوع من التكامل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال دورها في تقديم التمويل اللازم لنمو القطاعات الاقتصادية المختلفة و هذه الحقيقة تضع تلك البنوك امام تحديات تجعلها المتأثر الاول بالازمات و التراجع الذي يمكن ان يصيب تلك القطاعات مما ينعكس بالسلب على ادارة تلك البنوك و بالمقابل ينعكس هذا التراجع على اداء البنوك و على بقية القطاعات الاخرى.

فمن المتوقع عند حدوث ازمات اقتصادية كبيرة قيام الدول بتغيير سياساتها الاقتصادية مثلما حدث بعد ازمة الكساد العظيم سنة ١٩٢٩ و تحول العالم من الفكر الكلاسيكى القائم على الحرية الاقتصادية الى الفكر الكينزى و دور الطلب الفعال.

لذلك اتجهت معظم الدول الى زيادة حركة الاندماج بين مختلف القطاعات الاقتصادية و من ضمن هذه القطاعات القطاع المصرفى و ذلك بهدف تكوين بنوك قادرة على مواجهة اثار الازمات الاقتصادية و انعكاسها و ذلك من خلال البنوك الضخمة مما يزيد حركة التركيز المصرفى من خلال زيادة حجم تركيز الودائع او تركيز القروض فى الجهاز المصرفى او فى بنك واحد لذلك فقد قامت العديد من الدول بتقديم المزايا و الحوافز من اجل تشجيع عمليات الاندماج فى القطاع المصرفى بين العديد من البنوك و من ثم يقوم البحث بدراسة أثر التركيز المصرفى على السياسات المصرفية للبنوك التجارية فى مصر.

اهمية الدراسة :

ترجع اهمية الدراسة الى دراسة بعدين البعد الاول يتعلق باهمية البنوك فى بناء الاقتصاد القومى للدولة من خلال تمويل المشروعات التنموية على مستوى الدولة و المؤسسات بالاضافة الى دوره فى تجميع المدخرات المحلية و توظيفها و توفير محفظة مالية ضخمة تستخدم لخدمة الاجيال القادمة من خلال تحقيق التنمية المستدامة و تنويع القاعدة الانتاجية بشكل يساعد على تعدد مصادر الايرادات القومية. البعد الثانى يتعلق بدراسة اثر التركيز المصرفى على اداء البنوك و كفاءتها و كذلك فاعليتها فى التأثير على الاسواق من خلال معالجة المشاكل المصرفية و التى تتمثل فى ضعف القدرة التنافسية و توفير تنوع للخدمات المصرفية المقدمة فى ظل انتشار مبادرات الشمول المالى.

مشكلة الدراسة :

تقوم هذه الدراسة ببحث أحد اهم القطاعات الاقتصادية فى الدولة و هو القطاع المصرفى ودوره فى النشاط الاقتصادى من خلال معرفة اثر التركيز المصرفى على ربحية البنوك التجارية.

فروض الدراسة :

١. :لايوجد اثر ذو دلالة احصائية لتركيز الودائع على ربحية البنوك التجارية فى مصر خلال الفترة محل الدراسة.

٢. يوجد اثر ذو دلالة احصائية لتركز الودائع على ربحية البنوك التجارية فى مصر خلال الفترة محل الدراسة.
٣. لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لتركز القروض على ربحية البنوك التجارية فى مصر خلال الفترة محل الدراسة.
٤. يوجد اثر ذو دلالة احصائية لتركز القروض على ربحية البنوك التجارية فى مصر خلال الفترة محل الدراسة.

اهداف الدراسة:

١. دراسة اثر تركز الودائع على ربحية البنوك.
٢. دراسة اثر تركز القروض على ربحية البنوك.
٣. معرفة اى من هذه التركزات ذو تأثير اكبر على ربحية البنوك.

منهجية الدراسة:

تقوم الدراسة باستخدام منهجيتين المنهجية الاولى و هو الاستنباط و الذى يقوم على دراسة الفكر الاقتصادى فيما يتعلق باثر التركيز المصرفى على ربحية البنوك التجارية و تطبيق ذلك على عينة من البنوك المصرية لمعرفة هذا الاثر فى حين يقوم المنهج الثانى و هو الاستقراء على تعميم نتائج العينة على باقى البنوك المصرية.

متغيرات الدراسة:

اولاً: المتغيرات المستقلة و تنقسم الى X1 و التى تمثل تركز الودائع X2 و التى تمثل تركز القروض.
ثانياً المتغيرات التابعة Y و هو يمثل ربحية البنوك التجارية فى مصر.
معادلات الدراسة:

$$Y = \alpha O + \beta_1 CR.DEP$$

حيث:

Y = نسبة الربحية (العائد على حقوق الملكية) - المتغير التابع.
CR.DEP = تركز الودائع فى البنك - المتغير المستقل.

$$Y = \alpha O + \beta_1 CR.Loan$$

حيث:

Y = نسبة الربحية (العائد على حقوق الملكية) - المتغير التابع.

$CR.DEP$ = تركيز القروض في البنك - المتغير المستقل.

التحليل الاحصائي المستخدم هو الانحدار البسيط (Simple Regression) للاختبار فروض الدراسة
اضافة الى استخدام الارتباط (correlation) لوصف و تحليل الظاهرة محل الدراسة.

مجتمع الدراسة يتكون عينة الدراسة من البنوك التجارية و البالغ عددها و ذلك خلال الفترة
من ... الى

تعريف المتغيرات :-

يقصد بالمتغيرات الموجودة في فروض الدراسة التالي:

المتغير التابع Y و المقصود به نسبة الربحية Profitability Ratios :

هو معدل العائد على حقوق الملكية و هو يقيس ما يتم الحصول عليه من جانب المساهمين من جراء
استثمار اموالهم في البنوك و هو يمثل اموال رأس المال و الاحتياطات و الارباح المحتجزة و يتم التعبير
عنها بالمعادلة التالية (مشعان سالم الضفيرى، ٢٠١٣):

صافي الربح بعد الضريبة

حقوق الملكية + الأرباح المحتجزة + نصف الأرباح المتولدة عن السنة

معدل نمو الارباح من التمويل الداخلى في البنوك وهى من أفضل النسب لقياس ربحية البنوك التجارية و
قد تم استخدام هذه النسب لقياس ربحية البنوك التجارية وقد تم استخدام هذه النسبة في العديد من الدراسات
المشابهة (مأمون الشخاترة، ٢٠١٢).

و للايجاد هذه النسب يجب دراسة :

• معدل العائد على الودائع: وهو يقصد بها قدرة البنك على توليد الارباح من الودائع التي تم الحصول
عليها و يأخذ شكل المعادلة التالية =

صافي الأرباح بعد الضرائب

الودائع بأنواعها

- معدل العائد على الاموال المتاحة:(Gitman L j,1993) هي نسبة صافي الارياح المتحققة الى اجمالى الودائع و حقوق الملكية=

صافي الربح بعد الضريبة

حقوق الملكية + الودائع

- معدل العائد على الاموال المتاحة للاستثمار

صافي الربح بعد الضريبة

الخصوم + حقوق الملكية

حيث ان الخصوم + حقوق الملكية = اجمالى الاصول
المتغيرات المستقلة:-

تتمثل المعايير القياسية لقياس التركيز المصرفى و التى تتمثل فى (HHI) ونسبة (CR n) و تمثل نسبة التركيز المصرفى النسبة المئوية للحصة السوقية للاكبر البنوك فى القطاع المصرفى من خلال المعادلة التالية

$$CR_m = \sum mi = 1 si$$

حيث

$$Si = \text{الحصة السوقية للبنك } i$$

$$m = \text{البنك } m \text{ ضمن } i \text{ th بقية البنوك فى السوق}$$

يتم قياس تركيز الودائع من خلال قسمة مجموع ودائع اكبر ثلاث بنوك من ناحية الاصول ÷ مجموع ودائع الجهاز المصرفى.

تركز القروض (Molyneux,1993) : يقاس من خلال قسمة مجموع قروض اكبر ثلاث بنوك من ناحية الاصول ÷ مجموع قروض الجهاز المصرفى.

و العوامل السابقة تمثل عوامل مستقلة لقياس نسبة التركيز.

و بناءً على ما سبق فقد تم تقسيم الدراسة الى الاجزاء التالية :-

خلفية نظرية للتركز المصرفي.

اثر التركيز المصرفي في ربحية البنوك التجارية المصرية .

الكلمات المفتاحية : التركيز المصرفي - ربحية البنوك - البنوك التجارية

الدراسات السابقة:-

هناك العديد من الادبيات و الدراسات الاقتصادية التي قامت بدراسات في هذا الشأن بصورة مباشرة او بصورة غير مباشرة و سوف نقوم بذكر هذه الدراسات على النحو التالي والتي يمكن الرجوع اليها في تعزيز نتائج الدراسة

عبد الرحيم القدي (١٩٩٧) حيث قامت الدراسة بقياس الاثر على الجهاز المصرفي نتيجة للتباين في الحصة السوقية من الودائع بين مؤسسات النظام المصرفي الاردني حيث تتعلق مشكلة الدراسة بتركز الودائع في ثلاث بنوك رئيسية تستحوذ على ٦٠% من حجم الودائع المصرفية في حين ان ٤٠% فقط يقع في باقى المؤسسات مما قد يؤثر على ربحية الجهاز المصرفي خلال الفترة من ١٩٩٠ الى سنة ١٩٩٣ و قد اظهرت نتائج البحث عدم وجود علاقة بين نسبة التركيز في الودائع و بين ربحية البنوك في عينة الدراسة بالاضافة الى عدم وجود اي اثر على ربحية نسبة رأس المال الى الاصول معدل نمو عرض النقود.

وليد صيام ، حسنى خريوش (٢٠٠٢) تقوم البحث بدراسة العوامل المؤثرة على ربحية البنوك في الاردن من ١٩٩١ الى ٢٠٠٠ و قد توصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين ربحية البنوك و حقوق الملكية و نسبة المديونية و السيولة النقدية و مصاريف الدعاية و الاعلان و عدم وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين ربحية البنوك و اجمالي الاصول و من ثم فقد اوصت الدراسة بالتوجه نحو الاندماج بين البنوك مما يؤدي الى زيادة قدرتها على تحقيق فوائض ربحية.

مثنى الشمايلة (٢٠٠٧) يقوم البحث بدراسة هيكل السوق المصرفي من ناحية الودائع لمعرفة مدى وجود تركيز في سوق الودائع و مدى وجود قوى احتكارية في السوق و قد توصلت الدراسة الى وجود تركيز مصرفي بمقياس جيني و عدم وجود تركيز حسب مؤشر هيرشمان و هيرفندال و ان الخبرة و اجمالي الاصول من العوامل التي تساعد على تحقيق نسب مرتفعة من الحصة السوقية من الودائع و ان تركيز الودائع يعتبر عامل مؤثر في تحقيق ربحية البنوك.

مأمون الشخاتره (٢٠١٢) ، سالم الضفيرى (٢٠١٣) حيث قامت الدراسات بايجاد علاقة بين هيكل السوق و الربحية فى البنوك التجارية و قد اظهرت الدراسات وجود علاقة بين العائد على الاصول وراس المال و حقوق الملكية و بين نسبة التركيز المصرفى.

دراسة (Simons 1998 & Stavins) حيث قامت الدراسة بتحديد العوامل المؤثرة على قدرة البنوك على الاندماج فى الولايات المتحدة و معرفة ما اذا كانت عمليات الاندماج بين البنوك تؤدى الى زيادة قوة هذه البنوك و قدرتها على دفع اسعار فائدة اقل على الودائع بالاضافة الى قياس نسبة التركيز المصرفى فى البنوك الامريكية و قد اظهرت الدراسة ان الاسواق التى تتزايد فيها نسبة التركيز المصرفى يؤدى ذلك الى انخفاض الفائدة المدفوعة على الودائع بنسبة ٠.٣ و ان عمليات الاندماج بين البنوك الكبيرة يختلف اثرها عن الاندماج فى البنوك الصغيرة.

دراسة (Ladernan 2003) و قد توصلت الدراسة ان مقدار التركيز المصرفى عبر الولايات الاثنى عشر التى شملتها الدراسة خلال فترة ١٨ عام وجدت ان هناك زيادة معتدلة من التركيز المصرفى خصوصاً فى الولايات الحضرية مقارنة بانخفاض بسيط فى الولايات الريفية مع وجود بعض الاستثناءات التى بينت ان بعض الولايات الريفية زاد فيها حجم التركيز مقارنة بالولايات الحضرية و لكن هذه الاستثناءات بسيطة و لا تؤثر على النتيجة النهائية للدراسة.

دراسة (Logan 2004) حيث تقوم الدراسة بقياس التركيز المصرفى فى المملكة المتحدة من خلال دراسة مجموعة من البنوك التجارية فى المملكة المتحدة و قد توصلت الدراسة الى ان معظم ودائع القطاع الخاص غير المالى فى حوذة عدد قليل من البنوك حيث تتمتع البنوك البريطانية بأكبر حصة من الودائع اما بالنسبة للقروض فأن التركيز المصرفى فيها اعلى من الودائع و كذلك التركيز فى قروض الافراد اعلى من التركيز فى قروض المؤسسات و الشركات و قد زاد تركيز القروض خلال ١٥ سنة الماضية فى المملكة المتحدة.

دراسة (faith 2012) تقوم الدراسة بمعرفة حجم التركيز و المنافسة فى القطاع المصرفى التركى للفترة من ٢٠٠١ الى ٢٠١٠ و قد توصلت الدراسة الى عدم وجود تغير كبير فى درجة التركيز المصرفى فى تركيا من سنة ٢٠٠٥ على الرغم من ارتفاع تركيز الاصول فى مقابل انخفاض درجة المنافسة و ذلك يرجع الى زيادة حالة الاندماج بين البنوك التركية خلال تلك الفترة و ان كان لم يؤثر ذلك التغير على المنافسة فى السوق المصرفى و من ثم يعتبر السوق المصرفى التركى سوق احتكارى.

الخلفية النظرية للتركز المصرفي

مقدمة:

يمثل التركيز المصرفي في عالم البنوك احد الملامح الهامة للتغيرات الهيكلية في عالم البنوك و الحقيقة ان التركيز المصرفي ليس بالظاهرة الجديدة فهناك العديد من النظم المصرفية في العديد من دول العالم التي يسيطر عليها عدد قليل من البنوك الكبيرة هذا و تختلف النظم المصرفية في درجة تركزها من الناحية التنافسية.

حيث تتسم الاسواق المصرفية في الدول العربية بظاهرة التركيز حيث ان البنوك الكبيرة في الدول العربية تستحوذ تقريباً على ٨٢% من اصول النظام المصرفي في الوطن العربي.

و يقصد بمصطلح التركيز في السوق المصرفي :

درجة السيطرة على النشاط الاقتصادي من قبل كبار البنوك او الشركات و يرتبط مفهوم التركيز بتحليل هيكل الصناعة من خلال التأثير على سلوك المنشأة و ادائها و من ثم لا يعد مفهوم التركيز من المفاهيم الحديثة فمنذ القرن التاسع عشر قام العالم الاقتصادي الفرنسي سسيموندى بالدراسة و التحليل لقياس قوة الاحتكار و ذلك خلال سنة ١٩٣٤ و يتحدد هيكل السوق بالعدد و الحجم النسبي للشركات في الصناعة و ان الاختلافات في توزيع عدد و حجم الشركات هي عناصر اساسية ميزت النماذج النظرية للمنافسة الكاملة و احتكار القلة و الاحتكار و المنافسة الاحتكارية.

ان تركيز هيكل السوق يتم تقديره بسهولة و ذلك من خلال البيانات المنشورة عن توزيع عدد و حجم الشركات المتاحة و البنوك و بشكل عام يشير الهيكل المصرفي الى عدد و حجم و موقع البنوك في السوق.

اولاً: الخصائص المطلوب تحقيقها في مقياس تركيز هيكل السوق:

يمكن استخدام العديد من المقاييس التي تستخدم في الدراسات المصرفية و قد اورد هول و تايد مان الخصائص التالية كمقياس للتركز الجيد و التي منها :-

١. ان يكون مؤشر التركيز مقياساً احادى الابعاد.
٢. يجب ان يكون التركيز في اى صناعة مستقلاً عن حجم تلك الصناعة.

٣. يجب ان يزداد التركيز اذا زاد النصيب النسبي لاية منشأة على حساب المنشأة الاصغر حجماً بمعنى يجب تحقيق معيار التحول.

٤. اذا قسمت جميع المنشآت الى K تقسيماً متساوياً فأن مؤشر التركيز يجب ان يقل بنسبة $\frac{1}{K}$
٥. اذا كان هناك N منشأة متساوية الحجم فيجب ان يكون التركيز دالة متناقصة بدلالة N.
٦. يجب ان يكون مؤشر التركيز محصوراً بين الصفر و الواحد.

ثانياً: قياس التركيز:

تمثل معظم الدراسات التي تقيم السيطرة في مجال الاسواق المصرفية سواء داخل الدولة او بين مجموعة من الدول الى الاعتماد على عدد قليل من المؤشرات الشائعة الاستخدام و غالباً ما تستخدم هذه المؤشرات كبديل للمنافسة بسبب وجود علاقة عكسية مفترضة بين المنافسة و التركيز و يمكن تصنيف هذه المقاييس الى مجموعتين المجموعة الاولى تمثل مجموعة المقاييس الساكنة لتركز في السوق اما المجموعة الثانية فتمثل المقاييس المتحركة للسوق و فيما يلي شرح لكل واحد منها على حدى.

ثالثاً: المقاييس الساكنة لقياس درجة التركيز المصرفى فى مجال البنوك التجارية:

١. مؤشر نسبة تركيز اكبر ثلاثة بنوك (CR3)

و يعد هذا المؤشر احد مقاييس التركيز واسعة الاستخدام بسبب بساطته و محدودية البيانات المطلوبة لاحتسابه و هو عبارة عن النسبة المئوية للاجمالى الودائع التي تستحوذ عليها اكبر ثلاثة بنوك فى السوق المصرفى الى اجمالى الودائع لكل البنوك فى تاريخ زمنى معين و يتم حساب هذه النسبة كما يلى :

حيث ان:

$$CR3 = \frac{\sum_i^a Z_i}{Z_t} = 1Z$$

CR3 = نسبة التركيز اكبر ثلاثة بنوك

Zi = حصة كل بنك من البنوك الثلاث الكبرى فى السوق المصرفى

Zt = اجمالى الودائع فى السوق المصرفى

وتشير هذه الصيغة الى ان نسبة التركيز المصرفى فى مجموعة النسبة المئوية لنصيب البنوك الثلاثة الكبرى من الودائع الى اجمالى لكل البنوك المتواجدة فى السوق .
و يلاحظ ان هذا المقياس يعطى اهمية قصوى الى البنوك الكبرى مما يعنى ضمناً بأن هذه البنوك هى الوحيدة ذات العلاقة عند قياس درجة التركز او درجة المنافسة الموجودة فى السوق كما ان هذه النسبة تعطى وزن متساوى للثلاثة البنوك الكبرى بالاضافة الى انها تهمل العديد من البنوك الصغيرة العاملة فى السوق المصرفى (Mohildin,2001,pp3:35).

٢. مؤشر هيرفندال الساكن (Static Herfindahl Index SHI)

يعرف ايضاً هذا المؤشر ب هيرفندال - هيرشمن (Herfindahl Hirschman Index HHI)
و هو احد المقاييس المستخدمة على نطاق واسع لقياس التركز فى الاسواق المصرفية و هو عبارة عن مجموع مربعات الحصة السوقية لكل بنك من البنوك فى السوق الى اجمالى الودائع و يتم حسابه وفقاً للمعادلة التالية:

حيث ان :

مؤشر هيرفندال - هيرشمن = HHI

حصة كل بنك من البنوك الموجودة فى السوق المصرفى = Zi

اجمالى الودائع فى السوق المصرفى = Zt

عدد البنوك فى السوق المصرفى = N

ويعطى مؤشر هيرفندال وزن اكثر للبنوك الاكبر و على خلاف مقياس تركيز اكثر ثلاثة بنوك فى السوق فأن مؤشر هيرفندال يأخذ فى الاعتبار كل البنوك الموجودة فى السوق و بالتالى يتفادى اهمال بقية البنوك فى السوق و تتراوح قيمة هذا المؤشر بين صفر و واحد صحيح ، حيث يشير الصفر الى وجود عدد لا محدود من البنوك فى السوق و بالتالى يطبق عليه المنافسة الكاملة فى حين يشير الواحد الصحيح الى الاحتكار الكامل اى وجود بنك واحد فى السوق يسيطر على السوق بالكامل.

وبناءً على ذلك فإنه يفترض وجود علاقة عكسية بين قوة هذا المؤشر وقوة المنافسة فزيادة قيمة هذا المؤشر تعنى زيادة التركز وبالتالي زيادة ضعف القوة التنافسية بين البنوك والعكس صحيح (Alkarasneh and Fathehldin,2005).

المقاييس المتحركة لقياس درجة التركيز المصرفى فى البنوك التجارية:

عند دراسة التركيز لهيكل السوق المصرفى فإن الأمر لا يتطلب فقط دراسة الوضع الحالى للسوق بل يتطلب أيضاً دراسة الطريقة التى يتم بها تغير السوق خلال الزمن، ولذا فإن المقاييس الساكنة التى تستهدف قياس درجة التركيز فى فترة معينة لا تعطينا مؤشراً لدرجة التغير فى درجة التركيز، الأمر الذى استدعى اللجوء إلى مقاييس أخرى لقياس هذا التغير، ومن المقاييس المتعارف عليها فى هذا المجال هى مقياس هيرفندال المتحرك ومقياس مؤشر التركيز المتحرك.

١. مؤشر هيرفندال المتحرك (DHI) Dynamic Herfindahl Index

ويقيس هذا المؤشر درجة التغير فى التركيز المصرفى وذلك عن طريق قياس الفرق بين قيمة مؤشر هيرفندال الساكن فى فترة المقارنة مطروحاً منه قيمة نفس المؤشر سنة الأساس أى أن

حيث ان :

مؤشر هيرفندال المتحرك = DHI

قيمة مؤشر هيرفندال الساكن فى سنة المقارنة = Hit

قيمة مؤشر هيرفندال الساكن فى سنة الاساس = Hlb = Hlb

ويظهر هذا المؤشر درجة التغير فى معامل التركيز المصرفى أو درجة عدم المساواة بين أنصبة البنوك فى السوق. وحيث أن مؤشر هيرفندال الساكن يعطى وزناً نسبياً أكبر للبنوك الكبيرة، فإن هيرفندال المتحرك يوضح ما إذا كانت القوة السوقية للبنوك الكبرى قد زادت أو نقصت خلال فترة المقارنة.

وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين صفر وواحد صحيح وكلما اقترب المؤشر من ال صفر كلما دل ذلك على وجود درجة تركيز منخفضة فى السوق المصرفى وهذا يعنى نقص درجة التركيز المصرفى بالإضافة إلى الدلالة على أن درجة عدم المساواة بين حصص البنوك من سوق الودائع قد انخفضت، بمعنى أن البنوك الكبيرة قد فقدت سيطرتها على السوق لصالح بنوك أخرى بالمقارنة بسنة الأساس. وإذا ما اقترب هذا المؤشر من الواحد الصحيح دل ذلك على وجود درجة تركيز عالية فى هذا السوق وبالتالي انخفاض درجة المنافسة بين البنوك. أما إذا كانت قيمة هذا المؤشر موجبة فإن ذلك قد يدل على زيادة درجة عدم المساواة بين حصص البنوك وزيادة سيطرة البنوك الكبيرة (ممدوح الكسوانى، ١٩٩٩).

٢. مؤشر التركيز المتحرك (DCI) Dynamic Concentration Index

ويقيس هذا المؤشر العلاقة الإحصائية بين حصة كل بنك في ال سوق في سنة المقارنة ونصيبها في سنة الأساس من خلال الانحدار و على وجه التحديد يعرف هذا المؤشر بأنه الوسط الهندسى لانحدار حصص السوق في سنة المقارنة على هذه الحصص في سنة المقارنة و يعبر عن هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

حيث ان :-

معامل انحدار الحصص السوقية في سنة المقارنة مقسوم على الحصص في سنة الاساس = B1

معامل مقلوب انحدار الحصص السوقية في سنة الاساس مقسوم على الحصص في سنة المقارنة = B2

مقياس جينى:-

ظهر هذا المقياس اصلاً لقياس التفاوت في توزيع الدخل بين الفئات الاقتصادية بمعنى ان الدخل يوزع على جميع الافراد المجتمع بطريقة متساوية ام انه يتركز في يد فئة معينة و هذا المقياس يصلح ايضاً لقياس مدى التركيز في المجالات الاخرى غير الدخل مثل التركيز المصرفى(عطية عبد القادر، ١٩٩٥).

انواع المخاطر الناتجة عن التركيز المصرفى:

١. المخاطر الائتمانية:

تعتبر مخاطر الائتمان احد اهم انواع المخاطر الخاصة بالركز المصرفى و التى تنشأ كنتيجة لتركز توظيفات البنك لدى عميل واحد فقط او الاطراف المرتبطة به او ذات الصلة به بشكل مباشر او غير مباشر مثل التركيز للاستثمارات البنك فى احد القطاعات و التى تنشأ فى حالة تعثرها خسائر جسيمة لدى البنك الامر الذى قد يؤدى الى التأثير السلبى على سلامة المركز المالى للبنك او على قدرته على القيام بالانشطة الرئيسية.

٢. مخاطر السوق:

و هى المخاطر الناشئة نتيجة لوجود تركيز فى محفظة البنك المحتفظ بها للاغراض المتاجرة مثل تركيز استثمارات البنك فى عملة معينة او اوراق مالية تم اصدارها من مصدر واحد فقط.

٣. مخاطر السيولة:

هي المخاطر الناجمة عن اعتماد البنك على عدد قليل و محدود من مصادر التمويل للحصول على السيولة اللازمة مثل عدد محدود من المودعين او نركز أنشطة البنوك في ادوات مالية يصعب تسيلها لانخفاض الطلب عليها او ركود الاسواق.

٤. مخاطر التشغيل:

وهي المخاطر الناتجة من الاعتماد على مصدر خارجي واحد للحصول على نظم تكنولوجيا المعلومات اللازمة للادارة اعمال البنوك.

أسباب التركيز المصرفي:

يقصد بالتركز المصرفي وجود عدد قليل من المؤسسات الكبيرة التي تسيطر على سوق السلعة المقدمة او الخدمة بشكل معين و نسبة هذا التركيز و مقداره و من اهم العوامل التي تؤدي الى ظهور حالات التركيز و التي سوف تكون احد العوامل المستقلة المؤدية الى التركيز في النموذج القياسي هو حجم المشروع(محمد فضل ملحم، ١٩٩٨)

و تكاليفه و التي سيتم التعبير عنها بأجمالى الاصول فمن المعروف ان انشاء مؤسسة مصرفية يحتاج الى رأسمال كبير نسبياً و ذلك لتغطية مصاريفه و تكاليفه التأسيسية من دراسات جدوى الى انشاء فروع بعدد كبير قادرة على تغطية السوق فهذا كله يحتاج الى رأس مال كبير خصوصاً في حالة المنافسة مع المؤسسات القائمة بالفعل.

و من العوامل التي تساعد على ظهور التركيز صعوبة التسويق او الحصول على عملاء نظراً لان معظم العملاء يفضلون الحصول على السلعة او الخدمة من مؤسسات كبيرة قائمة بالفعل و ليست ناشئة حديثاً فيفضل العملاء ايداع اموالهم في بنوك قائمة بالفعل نظراً للدعاية المكثفة التي تقوم بها و التي تساعدها في الحصول على حصة سوقية اكبر و تعتبر عمليات الاندماج بين المؤسسات الاقتصادية عموماً من اهم العوامل التي تؤدي الى التركيز المصرفي.

مخاطر التركيز المصرفي:

يعتبر من مخاطر التركيز المصرفي اعتماد البنوك على مزوالة أنشطة محددة او مصادر محدودة للحصول على التمويل او الخدمات الاخرى اللازمة لمزوالة النشاط بالاضافة الى متطلبات كفاية رأسمال اللازمة

لمقابلة مخاطر التركيز على مدى تنوع محفظة البنك بشكل كافي طبقا لمقررات لجنة بازل ٢ على اساس وجود تنوع كامل للانشطة البنكي (Gordy,pp199:232) و من ثم فإن الامر يستلزم تصحيح سوء تقدير المخاطر من خلال حساب مخاطر التركيز و تخصيص رأس المال اللازم لمواجهة تلك المخاطر و ذلك فى اطار العامة الثانية من مقررات بازل ٢ و التى بموجبها يتم الاحتفاظ برأس مال كافي لمقابلة كل من المخاطر التى لم يتم تغطيتها بالكامل.

طرق الحد من مخاطر التركيز:

١. وضع حدود داخلية لمعاملات البنك مع العملاء و الموردين و كذلك العملاء المرتبطين بهم بما يؤدي الى الحفاظ على درجة المخاطرة المسموح بها على ان تتم المتابعة المستمرة لهذه النسب.
٢. ادارة المحافظ الخاصة بالبنك بشكل نشط و مستمر و بما يمكنه من اجراء تعديلات تتناسب مع معالجة اى تركيزات كبيرة قد تحدث او ما قد يظهر منها فى المستقبل.
٣. الاحتفاظ براس مال اضافى فوق الحد الادنى من المطلوب فى لجنة بازل ٢.

المزايا المتحققة من التركيز المصرفى:

١. تحقيق الاستقرار فى الجهاز المصرفى الامر الذى ينعكس على تحقيق الاستقرار الاقتصادى بشكل عام.
٢. تحقيق التنوع فى القطاعات الاقتصادية التى تتعامل معها البنوك العملاقة على عكس البنوك الصغيرة التى تستهدف قطاعاً او اثنين على اقصى تقدير.
٣. ارتفاع قدرات البنوك على تسويق الخدمات المصرفية من حيث تطوير الخدمات المقدمة و شبكة الفروع بما يحقق مستوى اعلى من الارباح.
٤. يساعد التركيز المصرفى السلطات النقدية فى الدولة على زيادة قدرتها على مراقبة البنوك الصغيرة و ارتفاع مستوى الثقة فى الاجراءات فى البنوك الكبيرة عن البنوك الصغيرة.
٥. زيادة قدرة البنوك على توفير المزيد من الموارد المالية اللازمة للتمويل المشاريع الاقتصادية ذات جدوى يصعب تمويلها من البنوك الصغيرة. [1] (Vinod,2009)

سلبيات التركيز المصرفى :

١. زيادة التركيز المصرفى تؤدي الى انخفاض مستوى المنافسة و هذا يعنى انخفاض مستوى الخدمات المقدمة من البنوك.
٢. زيادة الرسوم و ارتفاع اسعار الفائدة على القروض.
٣. احتمالية حدوث التعثر و الناتج عن تعثر البنوك الكبيرة قد يؤدي الى اثار كارثية على الاقتصاد مقارنة بتعثر البنوك الصغيرة.
٤. وجود اوضاع احتكارية بما له من مساوى على مستوى الدولة و غياب افع التجديد و التطوير فى الخدمات المصرفية مما يؤثر على القطاع الاقتصادى بالسلب (عبد الحميد عبد المطلب، ٢٠٠١).
٥. تراخى عمليات الرقابة و الاشراف مما يؤثر على الاداء المصرفى فى الدولة و من ثم الاقتصاد الوطنى.

اثر التركيز على ربحية البنوك التجارية المصرية

سوف يتناول هذا الجزء اثر التركيز على العديد من النقاط التى تؤثر على ربحية الجهاز المصرفى و التى منها:-

اثر التركيز على الكفاءة الاقتصادية:

تتحقق الكفاءة فى اى صناعة عندما يتحقق العائد الاقتصادى المطلوب من خلال انخفاض حجم التكلفة عن العائد المتحقق اى الانتاج باقل تكلفة ممكن، و الحقيقة لاتوجد اجابات واضحة بين العلاقة بين التركيز و الكفاءة الاقتصادية حيث يذهب البعض الى ان الصناعات مرتفعة التركيز غالباً ما تكون فيها الكفاءة الاقتصادية متحققة بشكل اكبر و ذلك لانها تتميز بحجم انشطاتها الضخمة مما يقلل من التكلفة و يجعل نسب اكبر من الانتاج تتحقق بتكلفة اقل و من ثم يزيد مستوى الارباح المتحققة.

فى حين يذهب البعض الاخر الى القول ان انخفاض نسب التركيز تؤدي الى زيادة مستوى المنافسة السعرية الامر الذى يساعد على تحقق الكفاءة الاقتصادية كشرط و ضرورة للبقاء فى الاسواق و بالتالى فان الصناعات التى يكون فيها التركيز منخفض تكون اكثر كفاءة من التى تتميز بالتركز المرتفع، و لم تظهر الدراسات الميدانية بوضوح اثر التركيز على الصناعات المختلفة حيث من الممكن ان يظهر نقص بسيط فى الكفاءة ناتج عن ضعف عمليات بعض المنشآت و تختلف عدم الكفاءة من صناعة الى اخرى و الحقيقة ان هناك دائماً بعض الشركات الصغيرة غير الكفاء و تواجد هذه المؤسسات لايعتمد على درجات التركيز الموجود فى المنشآت الكبيرة او على نطاق الحجم الامثل لعمليات الانتاج مما يعنى ان مهما كانت درجة التركيز فى الصناعة فان مقتضيات الكفاءة تتطلب درجات تركيز اعلى.

اثر التركيز على الربحية و الكفاءة و توزيع الدخل [٢]:

تتسم الاسواق التى تتركز بها اسعار مرتفعة و التى تكون بالعادة اعلى من تكلفة الانتاج و بما ان الفرق بين الاسعار و التكاليف تتغير بشكل قوى عن الربحية التى بدورها تلعب دوراً مهماً فى توزيع الدخل و بيان اثر الربحية.

فعند زيادة التركيز فى الصناعة فمن المتوقع ان ترتفع الاسعار بشكل اكبر من التكلفة و هذا الارتفاع يؤدي الى فائض ارباح للصناعة و تتغير هذه الارباح من صناعة الى اخرى تبعاً لتغير فجوة الاسعار و التكلفة فيما عدا ان زيادة الاسعار تؤدي الى ارتفاع الاسعار بشكل يزيد من الفرات القائمة بين السعر و التكلفة الحدية الامر الذى ينعكس بالسلب على الكفاءة.

و من الممكن استخدام هذه الارباح للتأثير على سؤ تخصيص المصادر الاقتصادية بين الخدمات المختلفة فالصناعات ذات الارباح المرتفعة قد تقوم بتخفيض الانتاج تحت مستوى الانتاج التنافسى و الصناعات ذات الفائض البسيط او المنخفض و التى لم تحقق فائض لم تخفض انتاجها و بالتالى نجد ان انتاج بعض السلع قد وصل عند المستوى الذى يحدد الوضع التوزانى و الذى يحقق اشباع المستهلك و من ناحية اخرى فان زيادة التركيز و ارتفاع الاسعار بشكل متعمد يجعل التكاليف النسبية لمدخلات الانتاج لا تعكس التكلفة الحقيقية لها مما يجعل المنتجين فى الاسواق الاخرى يستخدمون موارد اقل جودة لرخص اسعارها مما يؤثر على كفاءة الانتاج فى السلع و الخدمات، و ترى النظرية الاقتصادية ان فروق الاسعار و التكاليف تزيد كلما زادت درجة التركيز و ارتفعت الاسعار بشكل اكبر و تكون فوائض الارباح اعلى و العكس صحيح.

اثر التركيز على الاسواق الاخرى:

يؤثر التركيز المصرفى فى الاسواق النقدية و اسواق رأس المال و على هياكل الاسواق الاخرى حيث تفضل البنوك بالعادة التعامل مع القروض الامنة من خلال اعطاء شروط ميسرة من حيث سعر فائدة اقل او فترة سداد اطول و ذلك للمؤسسات الكبرى مما يؤدي الى انخفاض المخاطرة و ارتفاع الربحية مما قد يعزز الفرق بين مواقع و ربحية المؤسسات المختلفة حيث يمثل دعم البنوك من الامور التى تساعد المؤسسات فى التوسع او دخول اسواق جديدة.

فعندما تنخفض نسبة التركيز فى اسواق الائتمان فان راغبي الحصول على القروض قد لا يجدون صعوبة فى الحصول على التمويل اللازم مما يؤدي الى تحسين اوضاعهم و توسع مؤسساتهم اضافة الى الراغبين فى

دخول الاسواق قد يجدون التمويل المناسب مما يؤدي الى تعزيز الاتجاهات التنافسية و كسر الاحتكارات و خفيف نسب التركيز المرتفعة فى الاسواق الاخرى و خاصة عندما تكون اسباب هذا التركيز هى اسباب تمويلية حيث يشكل راس المال عائقاً للدخول فى المشاريع التى تحتاج لرؤس اموال كبيرة. اما عندما تكون نسب التركيز مرتفعة فى اسواق النقد فإن الاسواق تميل للاعطاء الائتمان للمنشآت الكبيرة فقط و من ثم لا توجد مصادر تمويل متعددة الامر الذى يؤدي احجام المؤسسات الصغيرة التى ترغب فى دخول الاسواق و لا تستطيع الحصول على التمويل اللازم نظراً لصغر حجمها و نظراً للاتجاهات الاحتكارية الموجودة فى الاسواق الراسمالية و التى تعمل فى الغالب على تعزيز الاتجاهات الاحتكارية من خلال تفضيل التعامل مع المؤسسات الاكبر حجماً.

التركز فى البنوك التجارية المصرية:-

يتضمن قياس التركيز المصرفى فى بنود القائمة الخاصة بالمركز المالى من حيث اجمالى الودائع و القروض فى البنوك التجارية المصرية بالاضافة الى حساب الاهمية النسبية لكل بنك بالنسبة لمجموع تلك البنوك يبلغ عدد البنوك المسجلة والعاملة فى مصر ٣٨ بنكاً (البنك المركزى المصرى، ٢٠١٧/٢٠١٨) فى يونيو ٢٠١٨ ، وقد بلغ مجموع المركز المالى ٥٠٨٠.٦ مليار جنيه بزيادة قدرها ٦٥٩.٧ مليار جنيه بمعدل ١٤.٩% خلال السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ مقابل زيادة بلغت ١٥٧٤.٨ مليار جنيه بمعدل ٥٥.٣% خلال السنة السابقة.

و يرجع نحو ٧٩.٧% من الزيادة من جانب الخصوم الى ارصدة الودائع التى لدى البنوك التى تصاعدت بمقدار ٥٢٥.٨ مليار جنيه بمعدل ١٧.٤% لتصل الى ٣٥٥٣.٦ مليار جنيه سنة ٢٠١٨ بالاضافة الى قيام بعض البنوك بتدعيم حقوق الملكية لديها بمقدار ٤٨.٦ مليار جنيه كما ارتفعت السندات و القروض طويلة الاجل بمقدار ٢١.٦ مليار جنيه و ارصدة الالتزامات بمقدار ١٠.٧ مليار جنيه و فى جانب الخصوم ترجع معظم الزيادة الى ارتفاع الارصدة لدى البنوك فى مصر بمقدار ٢٨٨.٦ مليار جنيه لتصل الى ١١٦٥.١ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٨ و زيادة ارصدة الاقراض و الخصم للعملاء بمقدار ٢٠٣.٢ مليار جنيه و استثمارات البنوك فى الاوراق المالية و الادون بمقدار ١٤٣.٨ مليار جنيه بينما انخفضت الارصدة لدى البنوك فى الخارج بما يعادل ٣٣.٥ مليار جنيه.

و على صعيد الودائع لدى البنوك لمعرفة اثر التركيز نلاحظ زيادة الودائع بمقدار ٥٢٥.٨ مليار جنيه بمعدل ١٧.٤% خلال السنة المالية سنة ٢٠١٧ / ٢٠١٨ مقابل زيادة قدرها ٩١١.٧ مليار جنيه بمعدل ٤٣.١% خلال السنة المالية السابقة لتبلغ ٣٥٥٣.٦ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٨.

حيث بلغت الودائع بالعملة المحلية ٢٧٢١.٤ مليار جنيه محققة زيادة بلغت ٦٠٠.٦ مليار جنيه بمعدل ٢٨.٣% ساهم فيها القطاع العائلي بنسبة ٦٨.٢% من الزيادة فى الودائع بالعملية المحلية حيث ارتفعت ودائعه بمقدار ٤٠٩.٧ مليار جنيه لتبلغ ١٨٨٥.٤ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٨ كما زادت ودائع القطاع الحكومى بمقدار ١٠٦.٤ مليار جنيه لتصل الى ٤١٠.١ مليار جنيه وودائع القطاع الخاص بمقدار ٧٣.٩ مليار جنيه و قطاع الاعمال العام بمقدار ٨.٦ مليار جنيه وودائع العالم الخارجى نحو ٢٠ مليار جنيه.

اما الودائع بالعملات الاجنبية قد بلغت ٨٣٢.٢ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٨ محققة انخفاض يعادل ٧٤.٨ مليار جنيه بمعدل ٨.٢% و يرجع ذلك الانخفاض الى تراجع ودائع القطاع الحكومى بما يعادل ٩٧.٦ مليار جنيه وودائع القطاع الخاص بما يعادل ٢.٧ مليار جنيه و حد من هذا الانخفاض زيادة ودائع القطاع العائلي بما يعادل ٢٢.٣ مليار جنيه و قطاع الاعمال العام بما يعادل ٣.٣ مليار جنيه. اما بالنسبة للقروض للبنوك فقد زادت بمقدار ٢٠٣.٢ مليار جنيه بمعدل ١٤.٢% خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ مقابل ٤٨٣.٧ مليار جنيه بمعدل ٥١.٣% خلال السنة السابقة ليصل اجمالى تلك الارصدة الى ١٦٢٩.٦ مليار جنيه بما يمثل ٣٢.١% من اجمالى المركز المالى للبنوك سنة ٢٠١٨.

و ترجع الزيادة المحققة فى القروض لارتفاع الارصدة الممنوحة بالعملة المحلية بمقدار ١٩٩.١ مليار جنيه بمعدل ٢٣% لتصل الى ١٠٦٦.٣ مليار جنيه فى سنة ٢٠١٨ و كذلك ارتفاع القروض بالعملات الاجنبية بما يعادل ٤.١ مليار جنيه بمعدل ٠.٧% لتبلغ ٥٦٣.٣ مليار جنيه.

و قد ساهم القطاع الحكومى بنسبة ٣٧.١% من الزيادة فى القروض الممنوحة بالعملة المحلية بمقدار ٧٣.٨ مليار جنيه بمعدل ٥١.٧% لتصل الى ٢١٦.٥ مليار جنيه سنة ٢٠١٨ كما زادت القروض المقدمة للقطاع الخاص بمقدار ٦٦.٣ مليار جنيه بمعدل ١٦.٧% لتبلغ ٤٦٢.٩ مليار جنيه و للقطاع العائلي بمقدار ٤٠.٣ مليار جنيه بمعدل ١٧.٤% و لقطاع الاعمال العام بمقدار ١٨.٧ مليار جنيه بمعدل ١٩.٦%.

النموذج الاحصائى:-

نتائج تحليل البيانات و اختبار الفروض:-

تم استخدام الاساليب الاحصائية التالية من خلال برنامج SPSS:-

(١) مقاييس النزعة المركزية مثل الوسط الحسابى Mean و الانحراف المعياري Standard Deviation.

(٢) تحليل الانحدار الخطى البسيط Simple Regression.

(٣) اختبار تحليل التباين Anova.

و بناء على البيانات التى تم جمعها من خلال القوائم المالية لبعض البنوك التجارية فى مصر مثل البنك الاهلى و بنك مصر و بنك القاهرة و التى تمثل عينة الدراسة فقد تم التوصل الى النتائج التالية:

التحليل الوصفى:-

يمثل الجدول رقم (١) ملخص نتائج التحليل الوصفى لمشاهدات الدراسة حيث يتبين من الجدول ان الانحراف المعياري للمشاهدات المتعلقة بالمتغير التابع للربحية بلغ ٠٠٠٨٩٥ فى حين بلغ المتغير المستقل تركيز الودائع ٠٠٠٦٦٨٠ بينما بلغ المتغير المستقل تركيز القروض ٠٠٠٨٥٩٠ و من المعروف انه كلما زاد مقدار الانحراف المعياري كلما زاد تشتت البيانات عن وسطها الحسابى و فى حال كان حجم المشاهدات منخفضاً كلما كان تأثير القيم المتطرفة كبيراً و بالتالى اثر ذلك فى قيمة الانحراف المعياري.

و فى البيانات الاحصائية التى استخدمت فى الدراسة فأن حجم الانحراف المعياري كان اكبر ما يكون فى مقدار تركيز القروض فى البنوك عينة الدراسة و هذا يدل على حجم اختلاف الاقراض بين بنك و اخر فى حين كان اقل انحراف معياري مرتبط ببيانات تركيز الودائع و يرجع السبب فى ذلك الى مايعرف فى السوق المصرفى بدرجة الولاء و التى تكون مرتفعة فى حالة الايداع اى بالنسبة للمودعين الذين فى الغالب يكون له ولاء للبنك الذى يتعامل معه منذ فترة كبيرة مقارنة بالمقترضين و الذين لبس لديهم هذه الصفة حيث انهم يبحثون عن افضل العروض التى تقدمها البنوك بغض النظر عن نوع او اسم البنك الذى يتعامل معه.

جدول رقم (١)

| بيان | ربحية تركيز الودائع | تركيز الودائع | ربحية تركيز القروض | تركيز القروض |
|------------------------|---------------------|---------------|--------------------|--------------|
| الوسط الحسابى Mena | ٠.٢٨٩٥٨٩١٥ | ٠.٨٣٩٤٥٨٠١ | ٠.٢٩٣٧٢٥٠٥ | ٠.٨٤٩٧٢٨٧٥ |
| المتوسط Median | ٠.٢٨٧١٧٨١٦ | ٠.٩٥٠٥٨٠٤٧ | ٠.٢٩٨٣٤٨٣٤ | ٠.٨٤٩٦٣٨٢٨ |
| المنوال Mode | ٠.٠٦٥٣٧٣ | ٠.٨٩٧٠١٤ | ٠.٠٠٠٨٩٣٠ | ٠.٨٣٤٩٤١ |
| الانحراف المعياري Std. | ٠.٠٨٩٥٣٨٠٩١ | ٠.٠٤٥٨٠٢٧٩٦ | ٠.٠١٣٨٧٦٨٤ | ٠.٠٣٢٧٩٧٥٧٥ |

| | | | | Deviation |
|----------|------------|----------|----------|-------------------|
| ٠.٨٣٤٩٤١ | ٠.٠٠٨٩٣٠ | ٠.٨٩٧٠١٤ | ٠.٠٦٥٣٧٣ | أدنى قيمة Minimum |
| ٠.٩٢٨١٥٦ | ٠.٤٢٢٥٠١٢٣ | ٠.٩١٥٢٢٦ | ٠.٥٢٢٨٧٤ | أعلى قيمة Maximum |

المصدر : اعداد الباحث

و بالتالى يظهر وجود التشتت فى البيانات الاحصائية و بالتالى تم اخذ الجذر التربيعى ليتم تقليل حجم التشتت بها و الجدول التالى نتائج التفرطح و الالتواء بعد اخذ الجذر التربيعى.

جدول رقم (٢)

التفرطح و الالتواء

| التفرطح Kurtosis | | الالتواء Shewness | | بيان |
|------------------|-----------|-------------------|-----------|---------------------|
| Std. Error | Statistic | Std. Error | Statistic | |
| ٢.٠٨١ | ٧.٥٢٥ | ٠.٧٨٦ | ٤.٢٤٣ | ربحية تركيز الودائع |
| ٢.٠٨١ | ٠.٨٥٢- | ٠.٧٨٦ | ٠.٢١٤- | تركيز الودائع |
| ٢.٠٨١ | ٧.٩٤٥ | ٠.٧٨٦ | ٢.٩٢٨ | ربحية تركيز القروض |
| ٢.٠٨١ | ٣.٨٨٣ | ٠.٧٨٦ | ٠.٩٨٨ | تركيز القروض |

المصدر : اعداد الباحث

بالنسبة الى اتجاه الالتواء فأن قاعدة القرار تبين ان الاتجاه يكون الى اليمين فى حالة اذا كان الوسط الحسابى للبيانات اكبر من الوسيط و المنوال و العكس الى اليسار اذا كان الوسط الحسابى أقل من الوسيط و بالتالى كان الاتجاه الى اليمين حسب الجدول رقم (١) حيث ان قيمة الوسط الحسابى كانت ٠.٢٨٩ فى حين كان الوسط الحسابى ٠.٢٨٧

جدول رقم (٣)

الجذر التربيعى للمتغيرات الجدول رقم ١

| بيان | ربحية تركيز الودائع | تركيز الودائع | ربحية تركيز القروض | تركيز القروض |
|-------------------------------------|------------------------|------------------|-----------------------|-----------------|
| الوسط الحسابي Mena | ٠.٥٣٨١ | ٠.٩١٦٢ | ٠.٥٤١٩ | ٠.٩٢١٨ |
| المتوسط Median | ٠.٥٣٥٩ | ٠.٩٧٤٩ | ٠.٥٤٦٢ | ٠.٩٢١٧ |
| المنوال Mode | ٠.٢٦ | ٠.٩٤ | ٠.٠٩ | ٠.٩١ |
| الانحراف المعياري Std. Deviation | ٠.٢٩٩٢ | ٠.٢١٤٠ | ٠.١١٧٨ | ٠.١٥٤٢ |
| أدنى قيمة Minimum | ٠.٢٦ | ٠.٩٤ | ٠.٠٩ | ٠.٩١ |
| أعلى قيمة Maximum | ٠.٧٢ | ٠.٩٥ | ٠.٦٥ | ٠.٩٦ |

المصدر : اعداد الباحث

يظهر الجدول السابق ان قيم كل من الوسط الحسابي و المتوسط و المنوال بعد عملية الجذر قد قلل عملية التشتت، اما فيما يتعلق بنتائج التفرطح و الالتواء بعد الجذر كانت كالتالي

جدول رقم (٤)

الجذر التربيعي التفرطح و الالتواء

| التفرطح Kurtosis | | الالتواء Shewness | | بيان |
|------------------|-----------|-------------------|-----------|---------------------|
| Std. Error | Statistic | Std. Error | Statistic | |
| ٢.٠٨١ | ٢.٧٤٦ | ٠.٧٨٦ | ٢.٠٥٧ | ربحية تركيز الودائع |
| ٢.٠٨١ | ٠.٩٢٣ | ٠.٧٨٦ | ٠.٤٦٢- | تركيز الودائع |
| ٢.٠٨١ | ٢.٨١٨ | ٠.٧٨٦ | ١.٧١١ | ربحية تركيز القروض |
| ٢.٠٨١ | ١.٩٧٠ | ٠.٧٨٦ | ٠.٩٩٣ | تركيز القروض |

المصدر : اعداد الباحث

تظهر الارقام فى الجدول السابق انخفاض حجم التشتت نظراً لانخفاض كل من قيمة معامل التفرطح و الالتواء حيث بلغت قيمة معامل الالتواء لمتغير ربحية تركيز الودائع من ٤.٢٣٤ الى ٢.٠٥٧ اما بالنسبة لمتغير ربحية تركيز القروض فقد انخفض قيمة معامل الالتواء من ٢.٩٢٨ الى ١.٧١١ و ايضاً معامل التفرطح لتركيز القروض قد انخفض من ٧.٩٤٥ الى ٢.٨١٨.

اما بالنسبة لنتائج اختبار الفروض فكانت:

بالنسبة للاختبار الفرضية الاولى

: لايوجد اثر ذو دلالة احصائية لتركيز الودائع على ربحية البنوك التجارية فى مصر فبعد اجراء تحليل الانحدار الخطى البسيط لقياس اثر تركيز الودائع على ربحية البنوك التجارية كانت النتيجة

جدول رقم (٥)

| الارتباط | معامل التحديد | قيمة بيتا | قيمة الفا | ت. المحسوبة t | .Sig |
|----------|---------------|-----------|-----------|---------------|-------|
| ٠.٤٨٨ | ٠.٢٥٣ | ٠.٩٧٢ | ٠.٦٨٧- | ١.٦٣٢ | ٠.١٦٠ |

المصدر : اعداد الباحث

يتضح من الجدول السابق ان معامل الارتباط بين تركيز الودائع و ربحية البنوك التجارية بلغ ٠.٤٨٨ و ان قيمة t المحسوبة كانت ١.٦٣٢ لذلك يتم رفض الفرض البديل و قبول الفرض العدمى الذى ينص على انه لايوجد اثر ذو دلالة احصائية لتركيز الودائع على ربحية البنوك التجارية فى مصر عند مستوى معنوية ٥% و هذا ما يؤكد مستوى sig. البالغ ٠.١٦٠ اذ انه اكبر من مستوى المعنوية ٥% كما تشير البيانات الى ان معامل التحديد فى المتغيرات المستقلة يفسر بنسبة ٠.٢٥٣ من المتغيرات التابعة التى حدثت و باستخدام تحليل التباين ANOVA لمعرفة اثر التركيز على ربحية البنوك نجد النتائج فى الجدول التالى

جدول رقم (٦)

| المتغير | مصدر التباين | مجموعات المربعات SS | درجات الحرية DF | قيمة t المحسوبة | قيمة t الجدولية | مستوى المعنوية sig | النتيجة |
|---------------|--------------|---------------------|-----------------|-----------------|-----------------|--------------------|------------|
| تركيز الودائع | بين المجموعه | ٠.١٦ | ١ | ١.٦٣٢ | ١.٨٦٤١ | ٠.١٦٠ | قبول الفرض |

| | | | | | | | |
|--------|--|--|--|----|-------|------------------|--------------------|
| العدمى | | | | ١٤ | ٠.٠٩١ | داخل المجموعة | على ربحية |
| | | | | ١٥ | ٠.٠٩٥ | التباين الكلى | البنوك التجارية |

المصدر : اعداد الباحث

يتضح من الجدول السابق ان قيمة t المحسوبة ١.٦٣٢ و قيمة t الجدولية ١.٨٦٤١ و بالمقارنة بينهما يتضح ان قيمة t المحسوبة اقل من قيمة t الجدولية ووفقاً للقاعدة انه اذا كانت قيمة t المحسوبة اقل من قيمة t الجدولية فأن ذلك يعنى رفض الفرض البديل و قبول الفرض العدمى الذى ينص على انه لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لتركز الودائع على ربحية البنوك التجارية فى مصر عند مستوى معنوية ٥% و هذا ما يؤكد مستوى sig. البالغ ٠.١٦٠ اذ انه اكبر من مستوى المعنوية ٥% .

اما بالنسبة للاختبار بعد اخذ الجذر التربيعى للبيانات فقد كانت النتيجة ايضاً لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لتركز الودائع على ربحية البنوك التجارية فى مصر و ذلك للتأكيد انه بعد تقليل التشتت بالبيانات مازال لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لتركز الودائع على ربحية البنوك التجارية.

و قد توصلت العديد من الدراسات الى نفس النتائج مثل دراسة Smir lock 1985 التى توصلت الى عدم وجود ادلة قوية بين التركيز المصرفى و ربحية البنوك التجارية و ان الربحية مرتبطة اساساً بكفاءة و فاعلية ادارة البنك و قدرتها على توليد الارباح بالاضافة الى ان الدراسة قد توصلت الى وجود علاقة قوية بين ربحية البنوك و القيمة السوقية للاسهم البنك.

بالاضافة الى دراسة الباحث Macit 2012 و التى توصلت الى عدم وجود علاقة بين تركيز الودائع و ربحية البنوك التجارية على الرغم من وجود ظاهرة الاحتكار المصرفى فى الدراسة خاصته و من الناحية النظرية يمكن القول ان التركيز المصرفى يزيد من ربحية البنوك التجارية فى حالة اذا ما كانت هذه البنوك لديها القدرة على التسعير المصرفى للخدمات و القروض و بالتالى الحصول على اكبر منفعة ممكنة من هيمنتها و هذا لا يمكن حدوثه فى سوق المنافسة الكاملة او فى حالة تدخل السلطات المعنية مثل البنك المركزى Laderman 2003.

و فى دراسة لمعهد Bernstein Research حول البنوك الاوربية لدراسة مدى الاختلافات بين البنوك فقد توصلت الدراسة الى انه على الرغم من التركيز المصرفى المرتفع الموجود فى بعض الدول مثل انكلترا و

هولندا الا ان العلاقة بين ربحية تلك البنوك و التركيز المصرفي كانت سلبية و لكن العلاقة بين القيمة السوقية لتلك البنوك و بين ربحيتها كانت اكثر قوة.
اما بالنسبة للفرضية الثانية :

: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لتركز القروض على ربحية البنوك التجارية في مصر و لاختبار هذه الفرضية قام الباحث باجراء تحليل الانحدار الخطى البسيط لقياس اثر تركيز القروض على ربحية البنوك التجارية و كانت النتيجة من خلال الجدول التالي

جدول رقم (٧)

| القرار | ت. الجدولية T | ت. المحسوبة t | قيمة الفا | قيمة بيتا | معامل التحديد | .Sig | المتغير المستقل |
|----------------------|---------------------|---------------------|--------------|--------------|------------------|-------|----------------------------------|
| قبول الفرض العدمى | ١.٨٦٤٠ | ٠.٤٣٢- | ٠.٥١٢ | - ٠.٤٣٧ | ٠.٠٠٠٨ | ٠.٨٦٤ | تأثير القروض على ربحية البنوك |

المصدر : اعداد الباحث

و باستخدام تحليل التباين ANOVA لمعرفة اثر تركيز القروض على ربحية البنوك التجارية فقد كانت كالتالى

جدول رقم (٨)

| القرار | مستوى المعنوية sig | قيمة t الجدولية | قيمة t المحسوبة | درجات الحرية DF | مجموعات المربعات SS | مصدر التباين | المتغير |
|---------------|--------------------------|--------------------|--------------------|-----------------------|---------------------------|------------------|--------------------|
| قبول الفرض | ٠.٨٦٤ | ١.٨٦٤٠ | ٠.٤٣٢- | ١ | ٠.٠٠٠٢ | بين المجموعة | تركز القروض |
| العدمى | | | | ١٤ | ٠.١١٣ | داخل المجموعة | على ربحية |
| | | | | ١٥ | ٠.١١٥ | التباين الكلى | البنوك التجارية |

المصدر : اعداد الباحث

يتضح من الجدول السابق ان قيمة t المحسوبة -٠.٤٣٢ و قيمة t الجدولية ١.٨٦٤٠ و بالمقارنة بينهما يتضح ان قيمة t المحسوبة اقل من قيمة t الجدولية ووفقاً للقاعدة انه اذا كانت قيمة t المحسوبة اقل من قيمة t الجدولية فأن ذلك يعنى رفض الفرض البديل و قبول الفرض العدمى الذى ينص على انه لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لتركز القروض على ربحية البنوك التجارية فى مصر عند مستوى معنوية ٥% و هذا ما يؤكدته مستوى sig. البالغ ٠.٨٦٤ اذ انه اكبر من مستوى المعنوية ٥% .

اما بالنسبة للاختبار بعد اخذ الجذر التربيعى للبيانات فقد كانت النتيجة ايضاً لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لتركز القروض على ربحية البنوك التجارية فى مصر و ذلك للتأكيد انه بعد تقليل التشتت بالبيانات مازال لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لتركز الودائع على ربحية البنوك التجارية.

كما يشير نتائج الجدول الى ان التباين فى المتغير المستقل يفسر ما نسبته ٠.٠٠٠٨ من المتغيرات التى حدثت فى المتغير التابع و هو تفسير ضعيف جداً لذلك نستطيع ان نقول ان تركز القروض لا يؤدي الى زيادة الارباح او نمو البنك و ذلك للارتفاع حجم المخاطرة التى يتعرض لها البنوك فى عملية الاقراض.

النتائج:-

١. يشهد القطاع المصرفى المصرى نسبة تركز مصرفى متوسطة و يرجع ذلك الى اعداد البنوك العاملة فى مصر و التى تصل ٣٨ بنك طبقاً للاحصائيات البنك المركزى و ان كانت البنوك الرئيسية الكبيرة متمثلة فى البنك الاهلى و بنك مصر و بعدهم بنك القاهرة لهم حصة سوقية اكبر و اكثر قدرة على الاستفادة من ذلك من خلال زيادة حجم التسهيلات المصرفية المقدمة او قدرتها على الاستحواذ على حصة اكبر من الودائع و كذلك القروض و على الرغم من ذلك لم يؤثر تلك الحصة على ربحية البنوك كما بينت الدراسة استناداً على القيود التى فرضت من البنك المركزى و التى حدثت من قدرة هذه البنوك على زيادة الهوامش الربحية.

٢. استطاعت هذه البنوك تحقيق الجزء الاكبر من ربحية البنوك من خلال الاستفادة من البيئة الاقتصادية الاخذة فى النمو و من خلال زيادة الهامش الربحى استجابة لحالة السوق من خلال تسعير الخدمات المصرفية و التى ساعدت على زيادة نسبة هامش الربح للاستفادة من فرص الرواج الاقتصادى فى الفترة الاخيرة مما اثر بشكل ايجابى على المؤشرات الكلية للاقتصاد المصرى بشكل عام و النقدى و المصرفي بشكل خاص من خلال زيادة طبيعة و حجم الدخل الذى تحققه الشركات و الاعمال.

التوصيات:-

١. يوصى البحث بضرورة الاستجابة للتطورات الاقتصادية و عدم الاعتماد على هوامش ربح ثابتة لحماية القطاع المصرفي من الازمات الاقتصادية و الاستفادة من المكاسب التي يمكن ان تتحقق.
٢. تطبيق مفهوم الكفاءة و الفاعلية بشكل اكبر من الاهتمام بالاستحواذ على حصة سوقية اكبر مع تحقيق التنوع في الخدمات المصرفية المقدمة مع تنويع المستفيدين من تلك الخدمات.
٣. دراسة طبيعة و تركيبة الاقتصاد المصري و التطورات التي تحدث فيه للاستفادة بشكل اكبر من حجم و نمو اتجاهات السوق و زيادة حجم الحصة السوقية.